

الأزمة السياسية الأمنية في ليبيا 2011-2012

بمقاربة نسقية

The political - security crisis in Libya 2011-2012

With a symmetrical approach

أ.د. بن جديد سلوى
جامعة باجي مختار- عنابة
Sa2loua@yahoo.fr

*ط.د. عنان دنيا زاد
جامعة باجي مختار- عنابة
douniazedannane@gmail.com
مخبر القانون، العمران والمحيط

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول : 2020/11/12	تاريخ الارسال : 2019/10/03
-------------------------	---------------------------	----------------------------

ملخص :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا بمقاربة نسقية، باعتبار هذه الأزمة إحدى أبرز الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الأخيرة، وباعتبار اعتماد نموذج دافيد إيستون كأداة لتحليل النظام السياسي الليبي والعلاقة التي تربطه مع محيطه الداخلي والخارجي، أمرا يفرض الدراسة. فطبيعة الدولة الليبية والطريقة المميزة التي كان يتعامل بها النظام السياسي، مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية المطالبة بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ساهمت في تفاقم الأزمة وأدت في النهاية إلى سقوط نظام القذافي والدولة الوطنية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، معمر القذافي، النظام السياسي، الاحتجاجات الشعبية، الأزمة السياسية والأمنية.

* المؤلف المراسل: عنان دنيا زاد

Abstract:

The aim of this paper is to study and analyze the political and security crisis in Libya in a coherent manner, considering that this crisis is one of the most prominent crises witnessed in the Arab region in recent decades. The adoption of the David Easton model as a tool for analyzing the Libyan political system and its relationship with its internal and external

environment is sufficient to study. The nature of the Libyan state and the distinctive way in which it dealt with the political system, with the input of its internal and external environment demanding a series of political and economic reforms, contributed to the aggravation of the crisis and ultimately led to the fall of the regime of Gaddafi and the national state in Libya.

Key Words : Libya, Muammar Gaddafi, political system, Popular protests, The political and security crisis.

مقدمة:

إن ما حدث في بعض البلدان العربية منذ سنة 2010 من حراك سياسي واسع النطاق وغير مسبوق، بسبب تراكمات سلبية ناتجة عن ممارسات للحكم كانت دون المستوى المطلوب، أدى في النهاية إلى اسقاط هذه الأنظمة. فلقد تميزت على طول فترة حكمها بانغلاقها التام على بيئتها الداخلية وعدم تكيفها معها، وسوء استخدامها للسلطة، بما غيب العدالة الاجتماعية والحريات العامة والديمقراطية، وكرس للفساد ولانتشار الفقر على نطاق واسع.

الدولة الليبية في ظل نظام العقيد معمر القذافي لم تكن أحسن حالا من جارتها تونس ومصر، حيث خرج آلاف الليبيين مطالبين بتحسين الوضع والحياة السياسية في البلاد. وهذا يعتبر أهم مؤشر على استبداد حكم معمر القذافي، فأيديولوجيته وطريقته المميزة في ممارسة الحكم واصراره على البقاء فيه مهما كلف الأمر، حيث أعلن أنه سيقاقل حتى النهاية بكل الوسائل للتمسك بالسلطة، وكذا تركيز جل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في طرابلس وعدم تردده في مقابلة الاحتجاجات "السلمية" بالعنف، كل هذا أوجد وضعاً مضطرباً، صعب التحكم فيه والسيطرة عليه بالآليات الديمقراطية، المفقودة أصلاً في ليبيا.

الإشكالية

إن الأزمة السياسية والأمنية الليبية هي من نوع الاشكاليات المعقدة التي تتفاعل فيها أكثر من إشكالية، فبقدر ما كانت نتاج سلوك ومواقف ظرفية صدرت قبيل بروز الأزمة، كانت أيضاً نتاج تراكمات لممارسة غير ديمقراطية استمرت لعقود من الزمن لحكم معمر القذافي للبلاد، بطريقة أفرغت الدولة والمجتمع الليبي من كل مقومات القوة، بحيث عندما تحرك الشارع الليبي، لم يجد النظام السياسي من مخرج سوى الزيادة من تعنته

وأخطائه التي امتدت على مدى أربعين سنة من الحكم المنفرد، مما أدخل البلاد في النهاية في أزمة مازالت تعاني منها إلى حد الآن. مما يقودنا إلى طرح السؤال المركزي التالي: المحاولة الأولى: كيف ساهم أسلوب القذافي في الحكم من جهة، وتعامله مع الإحتجاجات الشعبية سنة 2011 من جهة أخرى في دخول نظامه أزمة سياسية وأمنية أدت لسقوطه؟ المحاولة الثانية: كيف ساهمت سياسات القذافي طيلة سنوات حكمه لليبيا وطريقة تعامله العنيفة مع الاحتجاجات الشعبية سنة 2011، في دخول نظامه أزمة سياسية وأمنية أدت لسقوطه؟

المحاولة الثالثة: كيف يمكن للمقاربة النسقية أن تساهم في فهم وتحليل الأزمة الليبية التي أدت لسقوطه، من خلال دراسة الفجوة بين مدخلات النظام السياسي الليبي ومخرجاته؟

وعلى ضوء الإشكالية السابقة، نطرح الفرضية التالية:

المحاولة الأولى: وجود فجوة عميقة بين مدخلات النظام السياسي الليبي ومخرجاته، أدى إلى دخول النظام في أزمة سياسية وأمنية أدت إلى زواله.

المحاولة الثانية: قمع وعنف نظام القذافي للمحتجين عشية الأزمة، كانت سببا في تفاقمها وصعوبة التحكم فيها، مما أدى إلى سقوط النظام السياسي والدولة ككل.

من هنا تسعى هذه الورقة إلى الأهداف البحثية التالية:

- تقديم تصور علمي موضوعي للأزمة في ليبيا، من خلال المقاربة النسقية كأساس للتحليل، نظرا لأهمية الأحداث التي شهدتها ليبيا بداية 2011، فالواقع الليبي لا يزال موضوع دراسة وتحليل من قبل الباحثين والمهتمين بتفسير أحداثه بما أن الأزمة السياسية والأمنية مستمرة.

- الدراسة العلمية المعمقة للأسباب المباشرة وغير المباشرة لسقوط النظام السياسي في ليبيا ودخول البلاد في أسوأ أزمة سياسية وأمنية عرفتها. فالأمر أصبح بمجرد بداية الاحتجاجات 2011 يتعدى كونه محاولة تغيير النظام وإقامة آخر على غرار تونس ومصر، إلى تهديد أمني في الداخل الليبي والدول المجاورة له، نتيجة الانفلات الأمني وظهور الجماعات الإرهابية.

- دراسة تفاعل النظام السياسي الليبي مع الأزمة السياسية والأمنية في البلاد بداية 2011، بالاعتماد على مقاربة نسقية مستلهمة من النظرية العلمية التي بلورها دافيد إيستون (David Easton)¹ في تحليله للنظام السياسي، بغرض محاولة فهم أزماته² أو التنبؤ بها، ومن ثمة القدرة على تفاديها أو احتوائها. فهذا المقترح ينظر إلى النظام السياسي على أنه نسق من الممارسات التي يتفاعل بها مع بيئته الداخلية والخارجية بالأخذ والعطاء، بالاستجابة والرفض، من خلال فتحتين: المدخلات والمخرجات، وتربط بينها التغذية الاسترجاعية³.

- الكشف عن الارتباط الوثيق بين أساليب القذافي في التعامل مع المعارضة الليبية بشكل عام، وخلال احتجاجات فيفري 2011 بشكل خاص، وبين دخول نظامه في أزمة سياسية وأمنية شكلت تهديدا لاستمراره في الحكم وأدت في النهاية إلى سقوط النظام السياسي الذي أسسه وتفكك الدولة الليبية.

- إبراز أهمية المقترح النسقي - مع المقاربات الأخرى المكمل له - في الكشف عن طبيعة أزمات النظام السياسي الليبي ومستويات التعقيد والتنازع فيها، وبالتالي في منح فرصة بلورة أساليب حللتها والخروج منها.

- تسعى هذه الورقة وعلى ضوء ما يسمح به المقترح النسقي من تحليل شرعي، إلى تحقيق فهم بالجهود المختلفة داخليا وخارجيا لحلحلة الأزمة الليبية، من حيث مدى الارتباط بخدمة مصالح مختلف القوى المحلية والأجنبية.

- كما تحاول هذه الورقة وعلى ضوء معالم ومؤشرات الواقع التي تستشف بالمقترح النسقي، استشراف المستقبل الذي ستؤول إليه الأزمة الليبية المستمرة منذ سقوط نظام معمر القذافي.

وستعتمد هذه الورقة إلى اختبار الفرضية بمقاربة نسقية من خلال المحاور

التالية:

أولاً: محددات الأزمة الليبية

ثانياً: أسباب الأزمة الليبية

ثالثاً: جهود حلحلة الأزمة الليبية

رابعاً: رهانات الأزمة الليبية ما بعد القذافي

أولاً: محددات الأزمة الليبية

قبل أن نستعرض محددات الأزمة الليبية نرى من منهجية البحث أن نتطرق إلى مفهوم أزمة النظام السياسي عند دافيد إيستون وتقديم تعريفه لها، حتى يتضح لنا النموذج النظري الاستوني (Le modèle d'Easton)⁴ الذي سندسقطه على الحالة الليبية.

1. مفهوم الأزمة عند دافيد إيستون

يعتمد إيستون مفهوم النظام كوحدة تحليل رئيسية في اقترابه النسقي، ويعرفه بأنه "مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم"⁵، فهو ظاهرة يمكن معالجتها كنظام مركب من عدة عناصر مترابطة ومتفاعلة، يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به. وقدم إيستون إطاراً تحليلياً للنظام السياسي، كنموذج أو طريقة للتحليل السياسي، يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي يبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات ويقوم بعملية التغذية الاسترجاعية بين المدخلات والمخرجات⁶.

تطرق التحليل النسقي للإيستوني إلى مكونات النظام السياسي وفسر كيفية التعامل معها، بالإضافة إلى معالجته لكيفية تفاعل النظام السياسي مع بيئته، هذا النظام الذي يتكون عنده من المدخلات والمخرجات إلى جانب عناصر أخرى هامة⁷:

أ - المدخلات

هي الضغوطات والتأثيرات التي يتعرض لها النظام وتدفعه إلى النشاط والحركة، ومنها ما ينبع من بيئة النظام الداخلي، ومنها ما ينبع من بيئته الخارجية، كما قسم "إيستون" المدخلات إلى مجموعتين:

✓ المطالب: عبر عنها "إيستون" بالحاجات الاجتماعية، وقد تكون مطالب مادية كالمطالبة برفع الأجور أو مطالب معنوية كالحرية، ومحاربة الفساد، والديمقراطية والمساواة والعدالة وغيرها. وهذه المطالب تمثل ضغوطاً في حدود إمكانياته، يتصرف إزاءها باستجابة كلية أو جزئية أو بالرفض أو بتقديم البديل ومواجهة كل ما يترتب عن ذلك.

✓ الدعائم: كل ما يدعم النظام السياسي في مواجهة هذه المطالب والضغوط. وهي إما دعائم مادية كالضرائب، أو معنوية كتتنفيذ القرارات دون الحاجة إلى إكراه مادي. عملية التحويل: يقصد بها استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فهي تمر بعملية تحويل طويلة داخل أبنية النظام قبل أن تخرج في شكل مخرجات.

ب - المخرجات

هي سياسات وقرارات تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم والموارد، وتمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية القائمة. قد تكون رمزية تتمثل في الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من تهديد خارجي أو انقسام داخلي، وقد تكون سلمية عندما تلجأ السلطة للإرهاب والقصر. وقد تضمن هذه السياسات والقرارات استمرار النظام السياسي من خلال قدرته على الاستجابة للضغوطات التي تأتيه من بيئته، وحفظ ديناميكيته الدائمة من أجل البقاء⁸.

ج - التغذية العكسية

تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي كرد عن أفعاله، وعودة تلك القرارات مرة أخرى إلى الجهاز السياسي في شكل مدخلات جديدة (معلومات راجعة إما في صورة تأييد للقرار السابق أو مطالب معدلة أو جديدة تبعا لقانون الفعل ورد الفعل). هذا وتابع ايستون آثار هذه الأفعال، للوقوف على ردود الأفعال من جانب البيئة، بشأن القرار السياسي حين يوضع محل التنفيذ، لتُجمع وتعود مرة أخرى إلى الجهاز السياسي ويتخذها أساسا لقرارات لاحقة⁹.

تعريف "دافيد ايستون" للأزمة

طبقا لما سبق، يرتبط مفهوم الأزمة لدى "ايستون" بالعلاقة بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته، بالأخص عملية بلورة المدخلات من قبل البيئة وما يترتب عنها من نتائج وآثار من ناحية، وبين استقبال وتفاعل النظام معها تبعا للمقومات الفكرية والمؤسسية والعمليات الديناميكية له من ناحية أخرى. فإن تغيير بناء المطالب أو المدخلات، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة كمية المدخلات عما تستطيع مؤسساته وقدراته استيعابها، أم بسبب ظهور موقف جديد يتحدى التوازنات القائمة ويؤثر على القيم

الأساسية، ولا يمكن مواجهته أو التكيف معه بالأساليب التقليدية المتعارف عليها أو المعمول بها. ويكون ذلك احتمال كبير لظهور أزمة، فيكون النظام السياسي حينها مطالباً إما بتغيير نفسه وتكوينه النظامي، إما بالمأسسة أو التحول الذاتي، أو أفساح المجال لنظام آخر بديل أكثر قدرة وكفاءة لمواجهة التغييرات التي تطالب بها البيئة¹⁰.

كما قدم "ايستون" من خلال نموذج تحليلي للتفاعلات والأدوار التي يقوم بها النظام السياسي لتفادي الأزمات، من خلال التعامل الصحيح مع مدخلات بيئته الداخلية والخارجية، كركيزة أساسية لضمان استقرار النظام واستمراره. فالضغوط التي تحاول إجراء تغييرات أو تعديلات في النسق السياسي بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها، عادة ما تكون موجهة ضده من اتجاهين: بيئة وطنية وبيئة دولية. من هنا فالنسق السياسي يتأثر بما يطرأ عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين، وهو من جانبه يتلقى تلك الضغوطات ويحاول اتخاذ قرارات وسياسات للتأثير عليها واخضاعها لاحتياجاته ومصالحه وأهدافه¹¹، إذ أن هذه الضغوطات لا تشكل بذاتها أزمة تهدد وجود النظام بل إن كيفية تعامل النظام مع هذه المتغيرات بشكل سلمي هو ما قد يسبب الأزمة.

فقدرة النظام على مواجه هذه التحديات وفقاً لعمليات التكيف مع البيئتين السابقتين، بإجراء تغيير في هيكله وقدراته لكي يتمكن من التعامل بقوة وفعالية وكفاءة مع تلك التحديات حتى يتمكن من تفادي الأزمات، وضمان البقاء والاستمرار. فالنظام السياسي جهاز حركي لا يعمل منفرداً بل يتأثر بعوامل تأتيه من بيئته التي بها قوى غير رسمية: أحزاب وجماعات ضغط ومصالح تتحرك للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي بالضغط أو التأييد، مما يجعل النظام عرضة لأزمات مختلفة تهدد استقراره وبقائه، عند عدم تكيفه معها¹².

2- محددات الأزمة الليبية والنزاع المؤدي إليها

نتطرق في هذا العنصر من الدراسة إلى التعريف بالأزمة السياسية والأمنية في ليبيا باعتماد المقاربة النسقية، لتركز من خلالها على إبراز مختلف المواقف والأدوار التي قام بها نظام القذافي والمعارضة وكذا التفاعلات بينهما، التي أدت إلى بروز الأزمة. أ.بداية الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا:

قضى العقيد معمر القذافي أكثر من 40 سنة في سدة الحكم، قبل أن ينهار نظامه السياسي عبر انتفاضة شعبية بدأت من مدينة بنغازي وعدد آخر من البلدات الواقعة شرقا بتاريخ 17 فيفري 2011، وهو التاريخ الذي قرر فيه معمر القذافي التعاطي مع مطالب المحتجين بأسلوب العنف والرفض التام لمأسسة المعارضة ومطالبها مما أدى إلى دخول النظام السياسي في أخطر أزمة سياسية وأمنية حلت بالبلاد.

ب. مكونات النظام السياسي الليبي: يتكون من مجموعة ترتيبات غير رسمية التي حرص القذافي على إقامتها في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، التي قامت على التحالف السياسي العسكري القبلي والاقتصادي الذي كان يفوق الحياة السياسية الرسمية ويتحكم بمفاعيل العمل السياسي بشكل يومي. هذا النظام الفعلي كان يستخدم النظامين السابقين لأغراض متعددة إما للتبرير أو المواجهة. هنا يمكن تفسير دور عائلة القذافي ورجال قبيلته القذاففة، إضافة إلى ما عرف "برجال الخيمة" أي الدائرة المقربة من نظام القذافي التي كانت في تشاور دائم معه حول كل صغيرة وكبيرة. تتألف من أولئك الذين يجتمعون في خيمة القذافي بما في ذلك عائلته، قادة قبيلته وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المنحل، كما إنظم إلى المجموعة بعض الشخصيات البارزة الموالية التي لها علاقات شخصية مع القذافي ورؤساء الأجهزة الأمنية وأبرز قادة القبائل وأعضاء موثوقون من اللجان الثورية¹³. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بالدرجة الأولى بيد اللجان الثورية التي كانت تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين والمؤمنين بفكر القذافي، وطروحات الكتاب الأخضر. لعبت اللجان الثورية الدور الأهم والأساسي في الحياة السياسية الليبية خلال مرحلة حكم القذافي، حيث كانت السلطة تنقسم إلى قسمين¹⁴:

الأول: سلطة الشعب المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، ومؤتمر الشعب العام ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة.

الثاني: سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي بالقذافي، ثم مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية، ولها سلطات واسعة في كافة الأمور.

أدى تسلط اللجان الثورية على السلطة إلى حدوث عزوف شعبي عن المشاركة في الحياة السياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فئة من المحتكرين للسلطة والثروة، أصبح من الصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد الذي عم البلاد¹⁵.

يشار إلى ما أطلق عليه "القيادات الشعبية الاجتماعية" باعتبارها جزء من المشهد السياسي، وأعضاء هذه القيادات هم في الغالب ممثلون للقبائل ولا يتمتعون بسلطات واضحة ومحددة غير ما يطلبه منهم النظام الحاكم من دعم وتأييد وتعبئة. وهكذا تحولت القبيلة منذ مطلع التسعينيات إلى عامل لشرعية النظام وتمير مخططاته بعد أن كانت غير مقبولة ودورها مرفوض على المستوى السياسي في السنوات الأولى من عمر حكم معمر القذافي¹⁶.

بالرغم من أنه لم يكن هناك شكل مؤسسي للقبائل ساهم في الإطاحة بنظام القذافي، لكن الحراك المعارض له وبعد أن أعلن خروجه عليه احتذى بقواقعه القبلية، ففي الشرق قبائل برقة الكبيرة تناصر الثورة ضد النظام وفي الوسط قبائل مصراتة وفي الغرب قبائل الزاوية وفي الجبل قبائل الزنتان والرجبان وقبائل الأمازيغ، وبعض القبائل الأخرى كانت على الحياد أو منقسمة بين مؤيد ومعارض استمرار حكم القذافي، وكان حتما أن تصل الأمور إلى درجة الانفجاري في أول شرارة، ولم يعد مخاطبة القبائل للاصطفاف إلى جانبه مجديا جديدا فقد اكتشفت هذه القبائل أنه لا شيء لدى النظام ليقدمه لها غير الوعود المفلسة¹⁷.

ج. مكونات المعارضة الليبية: تتكون المعارضة في ليبيا من عدة اتجاهات أهمها شخصيات معارضة كانت في الحكم، وشخصيات من المجتمع المدني غير مهيكلة. فرغم أن المعارضة الليبية لم تحظ أي هامش للحرية في العمل السياسي والجمعي منذ تسلّم القذافي مقاليد الحكم، وكان المجال للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم، إلا أن انتفاضة فيفري 2011 في ليبيا سمحت ب بروز شخصيات كان أبرزها: وزير العدل المستقيل "مصطفى عبد الجليل"، و"عبد الحفيظ عبد القادر غوقة"، والأمين السابق لمجلس التخطيط الوطني "محمود جبريل"، وسفير ليبيا المستقيل في الهند "علي العيساوي"، و"عمر الحريري" الذي يعد من الضباط الذين نفذوا انقلاب 1969 قبل أن يُسجن، والسفير المستقيل لدى الأمم المتحدة "عبد الرحمن شلقم"، و"سلوى الدغيلي"

مسؤولية الشؤون القانونية وشؤون المرأة والمحامي "فتحي تربل" الذي تكفل سابقا بملف مجزرة أبو سليم، و"فتحي البعجة" أستاذ علوم سياسية¹⁸.

شاركت النساء أيضا بفعالية في المقاومة، من خلال أدوار عديدة مثل إنتاج الأفلام التي توثق الأعمال الوحشية للنظام، ورعاية الأطفال والجرحى وإعداد الطعام للمقاتلين وحياسة علم الاستقلال. كما كان الشباب الليبي الأصغر من ثلاثين عاما القاعدة الاجتماعية للانتفاضة، الذين انضموا للمسيرات وأصبحوا جيش التحرير التطوعي الذي حارب قوات النظام وألوية الأمن، حيث تدربوا بقيادة الجنود والضباط الليبيين المنشقين¹⁹. إلا أن أغلبية الشباب خاصة في المنطقة كان منساقا لأفكار قوى خارجية معارضة للقذافي سعت لتعبئته بما يخدم مصالحها أبرزها دور برنار هنري ليفي²⁰.

يبدو جليا للمتعمق في تطور المعارضة الممثلة في المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي بليبيا أول أيام تشكيلها بروز دور بارز للشخصية الفرنسية "برنار هنري ليفي"، الذي قام آنذاك بتكوين المعارضة ودعمها بكل الأشكال السياسية والعسكرية، الذي وثقه في كتابه الحرب دون أن نحيا وفلمه الوثائقي قسم طبرق. اتخذ ليفي حماية المدنيين من البطش الذي كان يمارسه نظام القذافي عليهم أثناء احتجاجات منتصف فبراير 2011، ذريعة للتنقل إلى بنغازي، حيث كانت المعارضة عاكفة على تشكيل المجلس الوطني الانتقالي. اجتمع ليفي بالقادة السياسيين المنشقين عن نظام القذافي وكذا المحتجين في الشوارع، إضافة إلى شيوخ الزوايا وإقناعهم بضرورة التخلي عن دعم القذافي والمشاركة في عمليات إسقاطه²¹. كما كان "لبرنار هنري ليفي" دور كبير في جمع ممثلين عن المعارضة الليبية بالرئيس الفرنسي "ساركوزي"، لينتهي باعتراف هذا الأخير بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل شرعي ووحيد للسلطة في ليبيا. ومنه سعى ساركوزي إلى ممارسة الضغوط داخل الأمم المتحدة للحصول على قرار التدخل العسكري في ليبيا، بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي كان الهدف منه حماية المدنيين الذي يستدعي بالضرورة التخلص من نظام القذافي لرفضه التفاوض والتنحي بسلمية. استمر ليفي بالتواجد على الأراضي الليبية طيلة مدة العمليات العسكرية، فيصف نفسه على أنه حلقة وصل بين المعارضة في بنغازي والنظام الفرنسي، حتى أنه حرر بعض خطاب أعضاء المجلس الوطني الانتقالي²².

- فقد تمثلت مدخلات النظام من قبل المعارضة في: مطالب المحتجين المركزة بشكل كبير على الجانب السياسي، بضرورة التحول الديمقراطي في ليبيا. وكذا فتح المجال للنشاط السياسي والجمعي داخل البلاد، إضافة إلى احترام الحريات الفردية بما فيها حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان وغيرها.

- هكذا تمثلت مخرجات النظام الليبي التي ساهمت في الأزمة: في خطاب وصف بالاستفزازي لمعمر القذافي وسيف الاسلام القذافي، أوائل الانتفاضة على التلفزيون الرسمي الليبي، كان له تأثير كبير في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة الممثلة في المجلس الوطني الانتقالي. حيث استخدم سيف الإسلام القذافي ووالده لغة التخويف والتحذير في وصفهما للأحداث في ليبيا، وأن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى انقسام حتي ليبيا إلى إمارات وولايات باعتبارها قبائل وعشائر مسلحة وتحالفات وتصبح حرب أهلية، نتيجة التصارع على النفط لاعتباره المصدر الوحيد للعيش في ليبيا. ما يؤدي إلى انهيار التعليم والصحة ونهب المال من البنوك وانهيار التنمية المحلية، واللجوء إلى الهجرة من ليبيا لصعوبة العيش. كما هدد معمر القذافي بتطبيق القانون الليبي للعقوبات ضد من أسماهم بالجرذان، المتمثل في عقوبة الإعدام لكل من شارك في الاحتجاجات بأي شكل من الأشكال.²³

استعمال العنف ضد المتظاهرين: منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات في منتصف فبراير 2011، استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والافريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين. فقد ردت قوات الأمن والقوات المسلحة التابعة للقذافي على المظاهرات المناهضة للحكم بالقوة المميتة، في محاولة لقمع حركة الاحتجاج²⁴. بحلول أواخر فبراير، كانت الحالة قد تفاقمت لتتحول إلى نزاع مسلح، مع تصاعد الاشتباكات إلى الغرب بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة، جلهم من المدنيين الذين لم يعرفوا سوى القليل عن استخدام السلاح، إلى جانب بعض أفراد وضباط الأمن والقوات المسلحة السابقين ممن فروا من الخدمة وانضموا إليهم.²⁵

إن الاعتماد على التحليل النسقي الايستوني لدراسة الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا، من خلال التعمق في طبيعة النظام السياسي في ليبيا المتمحور أساسا حول شخص

القذافي، والطريقة التي تعامل بها مع مدخلات بيئتيه الداخلية والخارجية التي لم تكن راضية في معظمها عن الوضع السياسي في البلاد. تبين لنا أن الانغلاق التام للنظام السياسي وعدم تفاعله مع مدخلات بيئتيه ايجابا، كان سببا جوهريا في بروز الصراع المؤدي إلى الأزمة في ليبيا، وهذا ما يبينه الشكل الأول المدرج ضمن الملاحق

ثانيا: أسباب الأزمة في ليبيا

يتبين للمتعمق في دراسة النظام السياسي الليبي، أن الأزمة السياسية والأمنية في البلاد ليست وليدة الأيام أو الأشهر الماضية، بل أن جذورها تعود الى وقت طويل قبل التظاهرات الشعبية. فسياسات نظام القذافي طيلة فترة حكمه، كان لها أثر كبير في تحول الصراع إلى أزمة وطنية شاملة. نذكر منها ما يلي:

طبيعة النظام، الذي ساد أكثر من أربعة عقود، والنتائج السياسية والمؤسسية الناجمة عنه. فمن المعروف أن «فلسفة» الكتاب الأخضر، والنظريات الثانوية خلفها، قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة والمجتمع، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية والنقابات أو بجمعيات المجتمع المدني، أو فيما يخص الإعلام المقروء والمسموع والمرئي. حيث أن النظام السياسي ظل مغلقاً ومتكوراً حول نفسه أي حول زعيمه تحديداً، واستمر، بالنتيجة، شمولياً وغير ديمقراطي، فقد خلق فراغاً مهولاً من حيث شبكة العلاقة الممكنة والمطلوبة بين الدولة والمجتمع²⁶.

الاختلال الجهوي، ما بين محافظات وولايات الشرق ونظيراتها في الغرب، حيث كان هناك تنافس ضمني بين واليات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، إلا أن القذافي اتبع سياسة قمع أي مدينة أو منطقة تعارض سياساته، ومن مظاهر القمع هو نقص الخدمات وعدم تنمية هذه المناطق. فقد اعتمدت التنمية في عهد القذافي على ما يعرف بالتنمية الفوقية التي يقصد بها نمط التنمية الذي يأتي من الحاكم كمنحة للشعب، ويركز على المدن الرئيسية والكبرى أو يمنح بعض التحسينات مقابل صفقات سياسية²⁷.

سياسة فرق تسد، التي استطاع القذافي طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمها كتابه "الكتاب الأخضر"، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، التي استمدتها من الإيديولوجيات المختلفة عروبية، إسلامية، اشتراكية..

، ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، من مثاليها شركاء لا أجراء، البيت لساكنه، الأرض ليست ملكاً لأحد... التي استطاع تطايرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وأيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها²⁸.

ممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، الذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، إضافة إلى كون العسكر ومخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام، وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلته، على حساب الجيش الرسمي للبلاد. ويعود ذلك إلى محاولة الانقلاب الأولى التي قام بها عمر عبد الله المحيشتي عضو مجلس قيادة الثورة²⁹.

عدم وجود مرجعية قانونية تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها فالنظام السياسي الليبي لم يكن يحتكم لوثيقة دستورية، فهو نظام بُني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر. فقد بدا واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مفهوم الدولة الحديثة في البلاد، هو ما بدا غائبا أيضا في عهد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه ولم يسع إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، التي لم تشهد منذ الاستقلال حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية³⁰.

عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني في ليبيا، فقد منيَّ بخسائر كبيرة في الأرواح والعتاد في الحرب على التشاد طيلة حوالي عشرة سنوات، نتيجة للدعم الذي كانت تتلقاه القوات التشادية من قوى غربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. إضافة إلى أن العقيد الليبي كان يخشى الجيش ولا يثق به، ويعتبره خطراً على نظامه، ولهذا قرر حله تحت مسمى 'الشعب المسلح' كبديل، حيث يتم تدريب الشعب على استخدام السلاح تحت سيطرة وهيمنة النظام، وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلته، على حساب الجيش الرسمي للبلاد³¹.

انعدام تنظيمات سياسية نشطة في البلاد لتكون همزة وصل بين المعارضة والنظام الحاكم: إن هذا الإرث الطويل من الترهيب والقمع في بيئة تفتقد لأدنى مظاهر الديمقراطية الحديثة، لا في الفكر ولا الممارسة، جعل المجتمع الليبي يفتقر لشخصيات سياسية وطنية، ممثلة ضمن أحزاب ومنظمات تستطيع لم شمل القبائل الليبية تحت راية واحدة، وتقديم خارطة طريق تمنع أو على الأقل تخفف من التداعيات السلبية للانتفاضة، وتحول نزاع في البلاد إلى أزمة سياسية وأمنية. إن هذا الفراغ في النخب والثقافة السياسية على الساحة الليبية، أدى إلى دخول أطراف أجنبية المشهد السياسي والأمني مما دحض كل مساعي تسوية النزاع بين الطرفين بالطرق السلمية وأدى بالتالي إلى أزمة سياسية وأمنية وإنسانية يصعب السيطرة عليها³².

تبيد أموال الخزينة العامة في حروب ودعم حركات تمرد في العديد من أنحاء العالم: فقد كان هذا الأخير يسعى لتقلد مكانة بارزة ومحورية اقليمية ودوليا على حساب الشعب الليبي. فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حيناً، ومشروعات اتحادية جماعية حيناً آخر، وكذلك دعم النظام ومساندته للعديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة. رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة المواطنين الليبيين بسبب تبيد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات، في حين يعاني الكثيرون منهم الحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلادهم³³. العلاقة المتوترة لنظام القذافي بالدول الغربية، مما جعلها ترغب في التخلص منه في أقرب فرصة ممكنة، نتيجة لإصراره على لعب دور ثوري عالمي، حيث أصبحت ليبيا الداعم الأكبر ماليا وعسكريا لكل الحركات الثورية المعارضة للإمبريالية، بدءاً من أفريقيا ومروراً بفلسطين وانتهاءً بسود أميركا والجيش الجمهوري الأيرلندي و متمردى نيكارغوا. وبالمنطق الثوري نفسه تدخلت ليبيا عسكرياً في أوغندا وتشاد، كما أنها تصدت للتغلغل الإسرائيلي في العالم وخاصة أفريقيا، وأعلنت رغبتها في إزالة تلك الدولة. كما اعتبرت ليبيا الولايات المتحدة رمزا للإمبريالية يجب مكافحته، في المقابل وصفت واشنطن القذافي بأنه مصدر لزعزعة الأمن والإرهاب وحاولت اغتياله عام 1986 حينما قصفت مقره في طرابلس. في

الوقت نفسه، تميزت علاقات ليبيا مع الاتحاد السوفياتي بالبرود بسبب البعد الإسلامي في شعارات القذافي، وتركزت العلاقة على التعاون العسكري ولاسيما مع رغبة السوفيات آنذاك في استخدام ليبيا ضد الولايات المتحدة في شمال أفريقيا³⁴
لكن هذه السياسات جلبت مشاكل كثيرة لليبيا، منها³⁵:

- مواجهة مسلحة مع مصر عام 1977.
- وهزيمة عسكرية في تشاد.
- علاقات متوترة مع بلدان عربية وأفريقية.
- اتهامات دولية بدعم الإرهاب، انتهاك حقوق الإنسان.

وهكذا فالخط الثوري الليبي خلف صورة سلبية وعزلة في المحيطين الإقليمي والدولي، وتفاقت العزلة بسقوط الاتحاد السوفياتي، ثم اتهام ليبيا بالضلع في تفجير الطائرة بان أمريكيان فوق بلدة لوكيربي بإسكتلندا عام 1988، أعقب ذلك فرض عقوبات دولية عام 1992 استثنى منها النفط بسبب الضغوط الأوروبية³⁶.

يُستنتج مما سبق، أن العقيد معمر القذافي استطاع أن يستمر لأكثر من أربعة عقود عبر تصفيته لمعظم أعضاء «مجلس قيادة الثورة»، وإعادة بناء المجتمع الليبي على مقاس طموحاته الخاصة، ووضع أطر العمل السياسي وفق تصوّراته، وبحسب النموذج الذي يريد أن تكون عليه ليبيا، مستخدماً في ذلك الثروة الليبية الكبيرة، بشكل لا يترك أيّ فرصة لبناء اقتصاد يمكن أن يولد نسيجاً اجتماعياً، يولد بدوره قوّة سياسية معارضة، مطوقاً الشعب الليبي بحركة اللّجان الثورية التي قام بتشكيلها واختيار أعضائها من وسط «الجماهير الشعبيّة»، ليكونوا أداة يستخدمها لقمع معارضيه والتبشير بنظامه الجماهيري، القائم على أيديولوجيا شعبية بدائية مسلحة بثروة ريع النفط الهائلة، مقدماً ليبيا إلى العالم، بوصفها بلدا لا يعاني من المشاكل إلا أطماع القوى الامبريالية في ثرواته³⁷.

ثالثاً: جهود حلحلة الأزمة الليبية

رغم أن المقاربة النسقية لم تتطرق لحلحلة الأزمة السياسية إلا أننا سنستعرض في هذا المحور إلى جهود حلحلة الأزمة الليبية في نفس السياق التحليلي "لدافيد ايستون"، لنبرز أدوار كل من الفواعل المحلية والاقليمية والدولية في معالجة مدخلات النظام

السياسي الليبي ومساعدتها للخروج من الأزمة في البلاد. فقد اتسمت المواقف الدولية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالخجولة والمتروكة، ناهيك عن التردد الكبير في إطلاق التصريحات العلنية من قبل الساسة العرب والغربيين. لكن أمام ارتفاع أعداد القتلى واستمرار عمليات القمع للتظاهرات، خرجت بعض الدول الأوروبية عن صمتها الطويل في محاولة لفض الصراع في ليبيا الذي تحول خلال أسابيع قليلة إلى أزمة سياسية وأمنية خطيرة³⁸.

1. جهود أطراف النزاع لحلحلة الأزمة الليبية

لا يخفى للمتتبع للاحتجاجات في ليبيا عام 2011، أن الطريقة السلبية التي تعامل بها القذافي مع تدخلات النظام من البيئتين الداخلية والخارجية خلال الاحتجاجات، أدت إلى تعقد الأزمة وتشعبها بدل حللتها. نتيجة لإصرار القذافي على عدم تقديم تنازلات والاستجابة لمطالب المتظاهرين مهما كانت، إضافة إلى مقابلتهم بالقوة القاتلة التي زادت من عزيمة وتمسك المتظاهرين بمطالبهم برحيل القذافي وكل من يواليه.

من جهتها لم تختلف جهود المعارضة الليبية من حيث فعاليتها في حلحلة الأزمة وإيجاد مخرج لها بأقل أضرار ممكنة، فالمجلس الوطني الانتقالي آنذاك لم يكن بالخبرة الكافية لإدارة هكذا نزاع خاصة في مواجهة شخصية كالقذافي صعبة وغير قابلة للنقاش أو التفاوض. ما جعل المجلس يقبل تدخل قوى غربية للخروج من الأزمة، التي استغلت بدورها الوضع للإطاحة بالقذافي من خلال الهجمات العسكرية على ليبيا.

بالتالي يمكننا القول، أن الأساليب التي تعامل بها الطرفان الأساسيان في الأزمة الليبية (القذافي والمعارضة)، من تعنت واضح للقذافي وعدم فتحه المجال للحوار أو الحلول السلمية من جهة. وكذا قلة الخبرة السياسية التي تتصف بها المعارضة في ليبيا في التعامل مع هكذا ظروف من جهة أخرى، مما فتح المجال أمام قوى أجنبية للتغلغل في الداخل الليبي والتحكم بمسارات الأزمة مما زاد من تعقدها بدل الخروج منها.

2. الجهود الإقليمية لحلحلة الأزمة

سعت دول الجوار إلى إيجاد خارطة طريق لخروج ليبيا من الأزمة، باعتبارها الأكثر تضررا إذا ما تفاقم الوضع فيها، وقد تباينت هذه الجهود كالتالي:

أ. على الصعيد العربي: وافقت الجامعة في فبراير 2011 على تجميد عضوية ليبيا أثناء حكم القذافي، كما التزمت الحياد تجاه دعم دولة قطر القوات المناهضة للحكومة الليبية. ثم أعلنت موافقتها في مارس 2011، على منطقة حظر الطيران التي فرضها حلف شمال الأطلسي "ناتو" فوق ليبيا، وهو ما كان عنصرا حاسما في تحويل دفعة الحرب لصالح الأطراف المناوئة للقذافي³⁹. في نفس السياق، أكد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2011، على "عدم شرعية" النظام الليبي تحت قيادة العقيد معمر القذافي وعلى ضرورة "إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي" الذي أقامته المعارضة، ودعا المجلس مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين". وندد المجلس خلال اجتماع له في العاصمة السعودية الرياض، بما أسماه "الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في ليبيا، باستخدام الأسلحة الثقيلة والرصاص الحي وتجنيد مرتزقة أجانب، وما نتج عن ذلك من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء، مما يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي"⁴⁰.

ب. على الصعيد الإفريقي: كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا، حتى أنه امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، واكتفى الاتحاد بالتعبير عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين. كما اتخذ الاتحاد الإفريقي موقفا رافضا للعمليات العسكرية لحلف الناتو على ليبيا، وشدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن⁴¹.

في محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور، قام الإتحاد الإفريقي بطرح مبادرته التي عرفت بـ(خارطة الطريق الإفريقية)، التي جاءت بعد تشكيله للجنة خماسية مؤلفة من خمس دول افريقية هي(موريتانيا، جنوب افريقيا، مالي، الكونغو، اوغندا)، حيث تمكنت من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمن إدارة جامعة لمرحلة انتقالية، تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة الى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية⁴².

بالرغم من تأييد الحكومة الليبية لتلك المبادرة، إلا أن المعارضة الليبية رفضتها، بذريعة أنها جاءت بإيحاء من القذافي، فلم تنجح مبادرة الاتحاد الإفريقي. في حين حظيت بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية، منها الجزائر حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها الى صوت الاتحاد الإفريقي، للدعوة الى وقف فوري لكل أعمال العنف وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية، من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة⁴³. وهكذا نستنتج مما سبق، أنه خلافا لما تقدم به الاتحاد الإفريقي من خارطة طريق للحل التوافقي السلمي للخروج من الأزمة في ليبيا، كانت جامعة الدول العربية وكذا مجلس التعاون الخليجي قد انحازت منذ البداية إلى المعارضة في ليبيا، واشترطت تنحي القذافي كحل وحيد للخروج من الأزمة. كما دعمت الدول العربية باستثناء بعض منها - إما لأنها رفضت هذا الحل أو امتنعت عن ابداء رأيها - القرار الأممي لتنفيذ عمليات عسكرية على ليبيا للقضاء على القذافي وأتباعه.

3. الجهود الدولية لحلحلة الأزمة

إن تعقد الأزمة في ليبيا وتشعبها واتخاذها منحى متصاعدا، فتح المجال لقوى دولية مختلفة للتدخل في الصراع ومحاولة لحسمه والخروج من الأزمة خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى. ومن أهم هذه المواقف ما يلي:

أ. على الصعيد الأوروبي: بعد بيان لكل من فرنسا وبريطانيا في 20 فبراير 2011، يدين قمع السلطات الليبية للمحتجين المطالبين بالديمقراطية، قادت الدولتان الرأي العام الدولي فيما بعد، لإطلاق عملية عسكرية في ليبيا. قدمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن، ويطلب بفرض حظر جوي عليها، الذي مهد فيما بعد للتدخل العسكري المباشر. هذا ونفصل في أدوار هذه القوى في حلحلة الأزمة السياسية والليبية، كالتالي⁴⁴:

1. فرنسا: تزعمت فرنسا المواقف الدولية من إدانة القمع المتصاعد للجيش الليبي ضد المحتجين، بالرغم من تحالفه السابق مع نظام العقيد القذافي. فقد صرح "نيكولا ساركوزي" في 25 فبراير 2011، قائلاً "السيد القذافي يجب أن يرحل". كما تبلور موقف فرنسا

عبر قرار مجلس الأمن 1970 و1973، الذي سمح بتطوير إستراتيجية عسكرية تجاه ليبيا تحت حجة استغلال المدنيين الليبيين.

2. كاترين أشتون المفوضة الخارجية لسياسة الاتحاد الأوروبي: بحثت "أشتون" الأوضاع في ليبيا مع رئيس الجامعة العربية خلال زيارتها لمصر، وصرحت بأن الاتحاد الأوروبي " ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، مؤكدة ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فاعل بين الأطراف كافة، مشيرة إلى اتصالات تمت بهذا الشأن بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والعقيد القذافي".

3. ألمانيا: أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين "4. إيطاليا: أجرى "سلفيو برلسكوني" اتصالا هاتفياً مع العقيد القذافي، للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا.⁴⁵

ب. الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر التدخل الأمريكي لحلحلة الأزمة الليبية، وما بعدها بذريعة حماية الجالية الأمريكية داخل ليبيا. كما تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن ليبيا من الأنظمة المعادية لها، التي يجب حصارها ضمن خطتها لحماية مصالحها الأمنية. بالإضافة إلى التصدي للحركات الإرهابية داخل قارة أفريقيا، والحد من انتشار الأسلحة. فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات مشددة ضد نظام القذافي وأفراد أسرته وكبار مسؤولي نظامه.⁴⁶

ج. روسيا: أيدت روسيا خارطة الطريق الإفريقية، وطالبت القيادة الليبية بضرورة اتخاذ خطوات معينة في هذا المجال، منها سحب الوحدات العسكرية من المدن. كما دعت إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، وضمن تطبيق مبادرة الاتحاد الإفريقي، على أن يتم ذلك بإشراف طاقم من المراقبين الدوليين يتفق عليه من قبل جميع أطراف النزاع في البلاد.⁴⁷

د. حلف شمال الأطلسي: يصعب الحديث عن الحلف الأطلسي كفاعل مستقل في مثل هذه الحالات، لأنه يعبر في واقع الحال عن مواقف الدول الأعضاء، لاسيما النافذة منها. وبالتالي فموقفه هو نتاج إجماع تلك الدول التي اتفقت مبكراً على إشراكه. انخرط الحلف

في التدخل في ليبيا منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره 1973، حيث سرعان ما أرسل بوارجه الحربية لترسو على مقربة من السواحل الليبية، ليشرع يوم 23 مارس، في تطبيق الحظر على الأسلحة على ليبيا. وفي اليوم التالي فرض الحلف منطقة حظر جوي في المجال الجوي الليبي تطبيقا للقرار الأممي.⁴⁸

يتبين من خلال ما سبق، أن الدول الغربية كانت تتقرب الفرصة للقذافي ونظامه، فكانت سياسات القذافي في التعامل مع الاحتجاجات في البلاد ودخولها أزمة سياسية وأمنية خطيرة، ذريعة مناسبة لاجتماع جميع الآراء حول ضرورة التخلص من القذافي عن طريق ضربات عسكرية كحل وحيد وأساسي للخروج من الأزمة، مما لم يزد الوضع إلا تعقيدا على الصعيدين السياسي والإنساني، رغم سقوط النظام الحاكم.

رابعاً: رهانات الأزمة الليبية ما بعد القذافي

نبرز في هذا المحور السيناريوهات الثلاثة الأساسية لما آلت إليه الأوضاع في ليبيا بعد القذافي، فبالرغم من الإطاحة بالقذافي ونظامه السياسي إلا أن الأزمة السياسية والأمنية لا تزال مستمرة في ليبيا، نتيجة لتنازع مختلف الأطراف الليبية على السلطة. هذا فضلاً عن تدخلات إقليمية ودولية لدعم مصالحها في البلاد والمنطقة ككل. وهي كالتالي:

1. سيناريو استمرار الوضع الراهن: فهو الإبقاء على ليبيا دولة منزوعة السيطرة على مناطق داخلها، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق بعينها، التي ساهمت في ذلك التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي طوال السنوات الماضية. يتوازى مع ذلك استمرار تفكك السلطة وتبعثرها بين القوى السياسية المتناحرة، في ظل غياب حكومة قوية تستطيع السيطرة على الأوضاع في البلاد. فاستمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة، دون حدوث تغيير يخل بميزان القوى. وكذا إلى استمرار الفوضى والقتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني، والاستنزاف الاقتصادي وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي. ولعل هذا الاحتمال هو الأقرب إلى الحالة الليبية، على الأقل في المدى الزمني القصير.⁴⁹

2. سيناريو تفتيت الدولة والمزيد من التأزم: فيكون إما عبر الحسم العسكري لصالح خليفة حفتر، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات وحكومة

الوفاق الوطني المنبثقة عنه، وفشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني⁵⁰، نتيجة لدعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لخليفة حفتر عسكريا بالسلاح والمعدات والخبرات، أو هو تفكك ليبيا إلى أقاليم ثلاثة، برقة وفزان وطرابلس، وهو ما يعني الانهيار الكامل للدولة الليبية. إلا أن هذا أمر بعيد المنال، نتيجة عدد من العوامل، منها: غياب عامل الاختلاف الديني، إذ إن ليبيا دولة مسلمة سُنّية، فضلاً عن غياب عامل الاختلاف العرقي، فالأغلبية المطلقة من الليبيين عرب. أما العامل الوحيد الذي يلعب عليه بعض الأطراف فهو التاريخ البعيد، أيام كانت ليبيا عبارة عن أقاليم ثلاثة، قبل أن تتوحد في إمارة واحدة تحت اسم ليبيا⁵¹. مما يؤدي إلى⁵²:

➤ ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة، ومن ثم استمرار حالة الاستنزاف بينها والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإضرار بالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية.

➤ وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود وتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلباً في أوضاع المواطنين الحياتية، وتوفير تربة خصبة للتطرف ولتمدد الحركات الإرهابية المتشددة.

3. سيناريو حلحلة الأزمة والخروج منها لبناء الدولة الموحدة: يعتمد على وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية الرئيسية المتصارعة، يستند في أحسن الأحوال إلى وجهة النظر الأممية كما عبر عنها المبعوث الأممي غسان سلامة. بحيث تتم الموافقة على إعلان جدول زمني للانتخابات في ليبيا، والالتزام بمخرجاتها في إطار اتفاق الصخيرات. وقد يتم ذلك بناء على قناعة مختلف الأطراف بتحقيق بعض مصالحها، وأن الحسم العسكري لن يتم لأي منها، وأن استمرار الوضع الحالي ليس في صالح أي طرف بمفرده⁵³.

يُستنتج مما سبق أن امكانية حلحلة الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا بعد القذافي، صعبة جداً في ظل إصرار كل طرف على التمسك بمواقفه والاستمرار في السلطة عن طريق العنف المسلح من جهة. ومن جهة أخرى فالخروج من الأزمة يتطلب على المستوى الإقليمي والدولي توافقاً بين القوى المؤثرة في الشأن الليبي، على ضرورة إنهاء الصراع، والتوقف عن

انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، مما يؤدي إلى الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية⁵⁴.

خاتمة

مما سبق يمكن القول أن، النظام السياسي الليبي خلال أكثر من 40 سنة من حكم العقيد معمر القذافي، كان يتعامل بسلبية كبيرة في معالجة مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية لنظامه السياسي، ما ألقى بظلالها حتما على طبيعة التحكم في احتجاجات الشارع الليبي أوائل 2011، وما أدخل البلاد في أزمة، أدت لسقوط النظام وانهيار الدولة ككل. وهذا ما يؤكد فرضية الدراسة.

من جهة أخرى، فإن المقاربة النسقية لدافيد إيستون، ساعدت في تحليل الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا من زوايا مختلفة وبمداخل لم توظف من قبل، بحيث يكون النظام السياسي الليبي بما يحتوي من تفاعلات هو العنصر الأساسي للدراسة. فقد ساهمت المقاربة في تعميق فهم الأزمة في ليبيا على النحو التالي:

- التعمق في طبيعة النظام الفريد من نوعه الذي صنعه العقيد معمر القذافي في ليبيا، وما كان له من تأثير سلبي على دور المعارضة وتهميشها التام في العملية السياسية في البلاد.

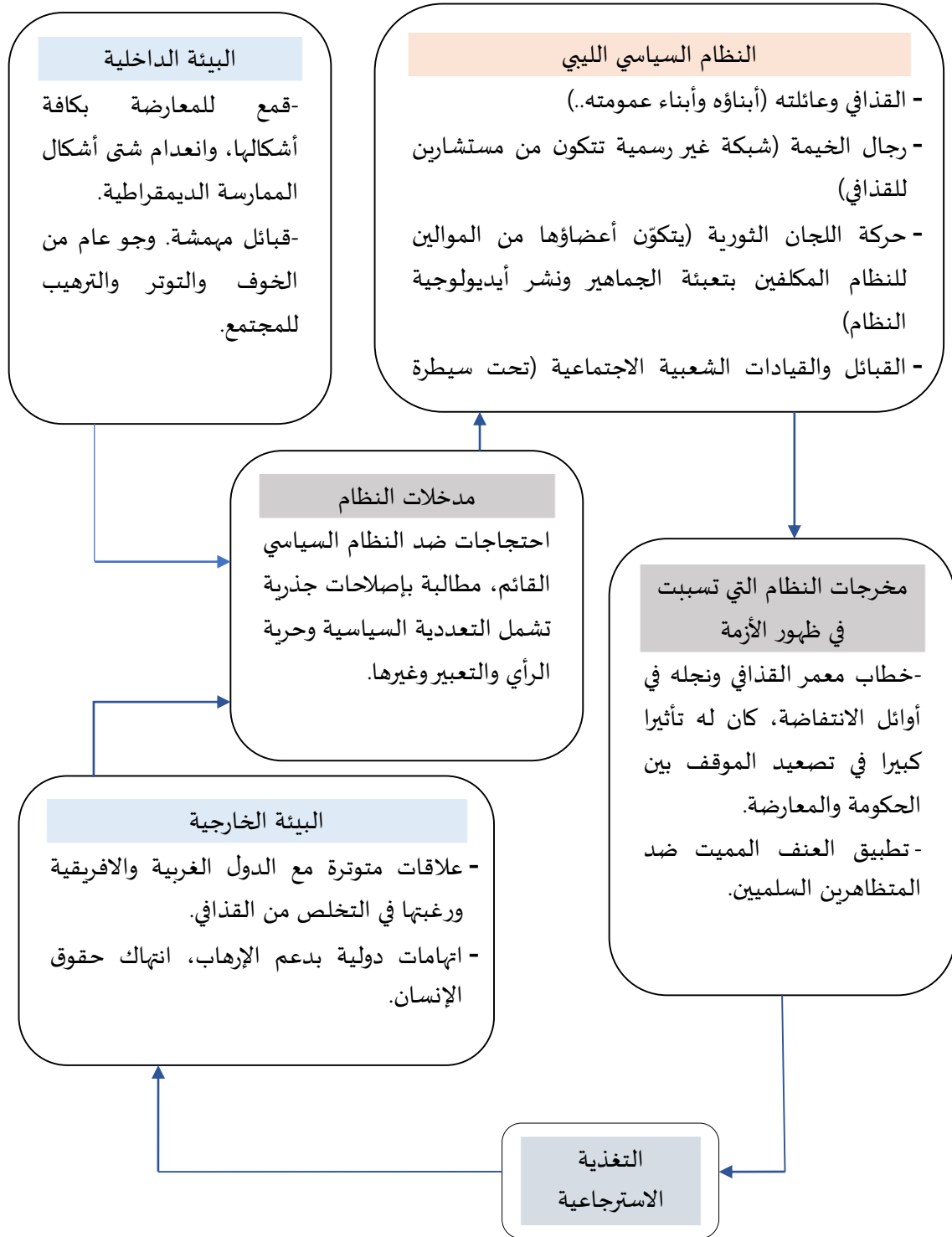
- التطرق لأهمية المدخلات بالنسبة لأي نظام سياسي، كما أن تجاهلها أو عدم التعامل معها ومعالجتها بالطريقة الصحيحة من قبل أبنية النظام لتبلور في شكل مخرجات ايجابية بالنسبة للبيئتين الداخلية والخارجية للنظام، قد تؤدي مع التراكم للعوامل السلبية إلى ظهور أزمة تهدد استمراريته. وما حدث في ليبيا أحسن مثال على ذلك.

- تقوي المقاربة النسقية الاعتماد العوامل الداخلية أولاً ثم الخارجية، في حلحلة موفقة للأزمات النظام السياسي، أو على الأقل من أجل عدم تكرار ظهور أزمات أخرى.

الملاحق

الملحق الأول: النظام السياسي الليبي ومعطيات بيئته الداخلية والخارجية عام

2011



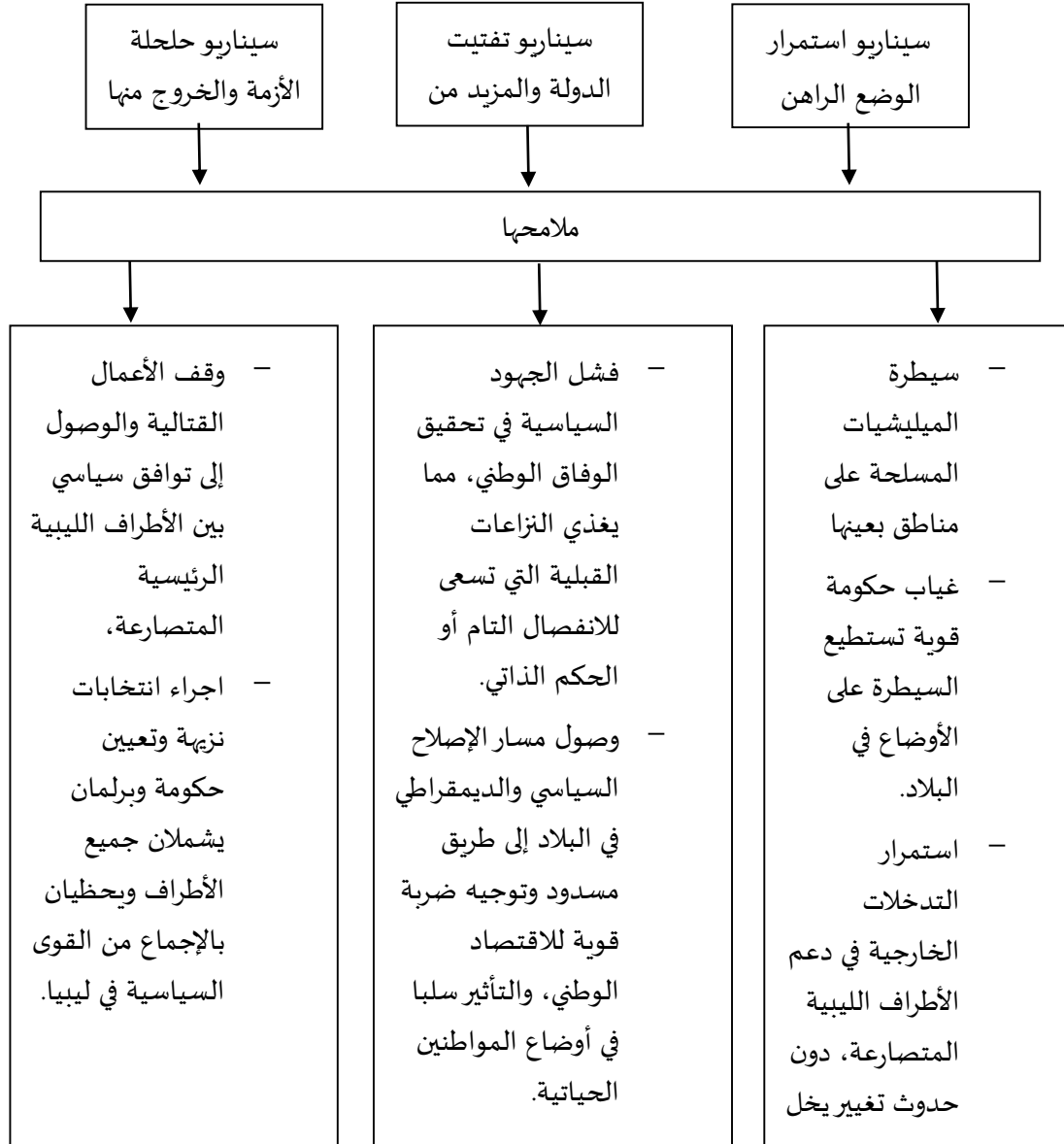
المصدر: من إعداد الطالبة بالتصرف عن:

1- مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

2- خالد حنفي علي، مرجع سابق.

3- منظمة العفو الدولية، مرجع سابق الصفحة نفسها.

الملحق الثاني: السيناريوهات المحتملة لحلحلة الأزمة الليبية



المصدر: من إعداد الطالبة بالتصرف عن :

1- حسين معلوم، مرجع سابق

2- ليبيا اليوم، مرجع سابق

3- مصطفى كمال، مصر ومستقبل الأزمة الليبية: تعقيدات الداخل وجهود التسوية، متاح على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg>، تاريخ التصفح: 10، ماي، 2019.

الهوامش

¹ دافيد إيستون (1917-2014): هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو وكاليفورنيا، والرئيس السابق للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، وهو من أهم الكتاب والأكاديميين المتخصصين في مجال تحليل النظم السياسية، ممن لهم إسهامات في مجال البحوث والتحليلات السياسية التي تنظر إلى الظواهر السياسية نظرة وظيفية. أهم انتاجاته الفكرية: مقارنة لتحليل النظم السياسية (1957)، إطار للتحليل السياسي وتحليل نظم الحياة السياسية (1965). (عن: موسوعة المعرفة، <https://www.marefa.org>)، تاريخ التصفح: 17، أبريل، 2019.

² "الأزمة" لغة من: أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عضاً شديداً، الأزمة الشدة والقحط، جمعها أوازم، والأزمة الضيق والشدة، يقال أزمة مالية، سياسية، مرضية... أما باللغة الانجليزية فتعني: حالة خطيرة وحاسمة أو نقطة تحول. تعني أيضاً، أوضاعاً غير مستقرة في الشؤون السياسية، الاقتصادية أو العالمية، التي يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم. (عن: معجم المعاني الجامع: <https://www.almaany.com>)، تاريخ التصفح: 17، أبريل، 2019.

³ عوض جابر سعيد، " اقتراب تحليل النظم في علم السياسة"، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص 20، متاح على الرابط التالي:

https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis ، تاريخ التصفح: 22، فيفري، 2019.

⁴ للمزيد عن هذا النموذج النظري، يُنظر:

David Easton, " An approach to the analysis of political systems", world politics , vol9, N°3, Apr 1957. Le 22, fevrier, 2019.

⁵ الخزرجي ثامر كمال محمد، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمة، دار مجدلاوي، عمان، 2009، ص 128.

⁶ الخزرجي ثامر كمال محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 57.

⁷ المرجع السابق، ص 58، 57.

David Easton, op. cit: p387, p395.

ثابت عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 214.

⁸ الخزرجي ثامر كمال محمد، مرجع سابق، ص 58، 57.

David Easton, op. cit: p387, p395.

عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 214.

⁹ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

¹⁰ بن توكي أسماء، "النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 66.

¹¹ ثابت عادل فتحي عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 224.

¹² المرجع السابق، ص 216.

¹³ الصواني يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 43.

- ¹⁴ عفيف أحمد خليف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015، ص 667.
- ¹⁵ المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ¹⁶ الكوت البشير علي، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 17، جانفي 2018، ص ص 16، 17.
- ¹⁷ المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ¹⁸ يُنظر: موسوعة المعرفة الإلكترونية، المجلس الوطني الانتقالي (ليبيا)، متاح على الرابط: <https://www.marefa.org> ، تاريخ التصفح: 23، فيفري، 2019.
- ¹⁹ احميده علي عبد اللطيف ، المجلس الوطني الانتقالي الليبي: المنطلقات والرهانات ، <http://studies.aljazeera.net/>، تاريخ التصفح: 23، فيفري، 2019.
- ²⁰ برنار هنري ليفي هو كاتب ومفكر وفيلسوف فرنسي، وُلد في 5 نوفمبر سنة 1948، كان من أهم قادة حركة الفلسفة الجديدة سنة 1976، اشتهر ليفي كصحفي، وكناشط سياسي. وقد ذاع صيته كمراسل حربي، وجد في السودان قبل التقسيم وفي البوسنة والهرسك وفي مصر ثم انتقل إلى ليبيا ومنها إلى سوريا، وظهر مؤخرا في أوكرانيا. (عن موقع: <https://eldjazair365.com/>)، تاريخ التصفح: 19، مارس، 2019.
- ²¹ Bernard Henri Levy, Le serment de Tobouk , film documentaire, 2012, Disponible sur : <https://rutube.ru/video/> , Le : 19, Mars, 2019.
- ²² Ibid.
- ²³ القذافي سيف الإسلام، كلمة تلفزيونية، يوم 20 فبراير 2011، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=1J_oECAGtEo، تاريخ التصفح : 24، مارس، 2019.
- القذافي معمر، خطاب تلفزيوني، يوم 22 فبراير 2011، متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=RSh6QAs_my8، تاريخ التصفح : 24، مارس، 2019.
- ²⁴ عبيد منى حسين ، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، العدد 51، بغداد، ص 40.
- ²⁵ منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا: "القتل، الاختفاء والتعذيب"، منظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، ماي 2011، ص 33.
- ²⁶ مالكي أحمد ، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، تونس، سبتمبر 2011، ص 3.
- ²⁷ المنظمة الليبية للسياسيات والاستراتيجيات، "تحديات التنمية المكانية في ليبيا"، المنظمة الليبية للسياسيات والاستراتيجيات، ليبيا، 2016، ص ص 8، 9.
- ²⁸ مالكي أحمد ، مرجع سابق، ص 4.
- ²⁹ عاشور محمد، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، ماي 2011، ص 12.
- ³⁰ فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، الأردن، مارس 2017، ص 7.
- ³¹ المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ³² فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص 8.
- ³³ عاشور محمد، مرجع سابق، ص 12.
- ³⁴ حنفي خالد علي، مرجع سابق.

- ³⁵ المرجع السابق.
- ³⁶ المرجع السابق.
- ³⁷ ولد السالك ديدي، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة للقاء خبراء المغرب العربي، حول: انعكاس الأزمة الليبية على المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، سبتمبر 2011، ص 4.
- ³⁸ أيوب خليل سامي، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، متاح على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat>، تاريخ التصفح: 8، ماي 2019.
- ³⁹ بيل لوى، كيف احتضنت الجامعة العربية "ثورات المنطقة"؟، متاح على الرابط التالي: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast>، تاريخ التصفح: 8، ماي 2019.
- ⁴⁰ مجلس التعاون الخليجي: نظام القذافي فقد شرعيته، متاح على الرابط: <https://www.dw.com/ar>، تاريخ التصفح: 9، ماي 2019.
- ⁴¹ عبيد منى حسين ، مرجع سابق، ص ص41، 42.
- ⁴² المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ⁴³ المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- ⁴⁴ أيوب خليل سامي ، مرجع سابق.
- ⁴⁵ المرجع السابق.
- ⁴⁶ علي منال ، السياسية الأمريكية تجاه ليبيا منذ ثورة 17 فبراير 2011، متاح على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org>، تاريخ التصفح: 9، ماي 2019.
- ⁴⁷ عبيد منى حسين ، مرجع سابق، ص 43.
- ⁴⁸ المواقف الدولية من الثورة الليبية، متاح على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html>، تاريخ التصفح: 09، ماي 2019.
- ⁴⁹ معلوم حسين ، الاحتمالات المستقبلية لتفاعلات الأزمة الليبية، متاح على الرابط التالي: <http://www.alhayat.com/article/848544>، تاريخ التصفح: 10، ماي 2019.
- ⁵⁰ ليبيا الخبر، دراسة الشرق الأوسط: أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السلمي، متاح على الرابط التالي: <http://www.libyaalkhabar.com>، تاريخ التصفح: 10، ماي 2019.
- ⁵¹ معلوم حسين ، الاحتمالات المستقبلية لتفاعلات الأزمة الليبية، متاح على الرابط التالي: <http://www.alhayat.com>، تاريخ التصفح: 10، ماي 2019.
- ⁵² ليبيا الخبر، مرجع سابق.
- ⁵³ كمال مصطفى ، مرجع سابق.
- ⁵⁴ ليبيا الخبر، مرجع سابق.